اقتصاد

روسيا: توقعات بخفض ثان للفائدة

موسكو ـ **رامي القليوبي**

يعقد البنك المركزي الروسي، اليوم الجمعة، اجتماعا لمجلس إدارته، وسط توقعات بأن يسفر عن خفض جديد لسعر الفائدة الأساسية من 17 إلى 15 في المائة، بالتزامن مع استعادة العملة الروسية الروبل عافيتها وعودة سعر صرف الدولار إلى مستوى نحو 72 روبل، بعد أن تجاوز عتبة الـ100 روبل في الأسابيع الأولى من غزو أوكرانيا. وفي حال صدقت هذه التوقعات، فسيكون هذا الخفض هو الثاني منذ رفع سعر الفائدة الأساسية إلى 20 في المائة، في الأيام الأولى لما تصفه موسكو بـ«العملية العسكرية» في أوكرانيا، في نهاية فبراير/شباط الماضي.

وفي هذا الإطار، يتوقع كبير المحللين في مجموعة «تيلي ترايد» للتداول، مارك غويخمان، أن يخفض البنك المركزي، غدا، سعر الفائدة إلى 15 - 16 في المائة، لافتا في الوقت نفسه إلى أن مثل هذا القرار قد يضعف موقع الروبل، لأنه سيؤدي إلى تراجع الفوائد على الودائع أيضا. ويقول غويخمان، في حديث لـ«العربي الجديد»: «سعر الفائدة الأساسية للمصرف المركزي ليس مجرد فائدة يُقرض بها المصارف الخاصة، وإنما بشكل رئيسي إشارة للاقتصاد عن طريق تحديد أسعار الأموال في حد ذاتها، وما إذا كانت أغلى أم أرخص على قطاع الأعمال والمصارف والمواطنين. تؤثر الفائدة على سعر صرف العملة والتضخم».

وحول دوافع البنك المركزي لمواصلة خفض الفائدة، يضيف: «رغم خفض سعر الفائدة إلى 17 في المائة، إلا أن هذا المستوى عال جدا ومفرط أيضا. عند مثل هذا المستوى لسعر الأموال والقروض، يصعب على الشركات استثمار موارد مالية في أعمالها، كما تزيد على الناس صعوبة الحصول على القروض لشراء السلع الاستهلاكية وزيادة الطلب على إنتاجها، وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي. لذلك، يجب مواصلة الخفض التدريجي للفائدة، لأن سعر صرف الروبل والتضخم استقرا». وفيما يتعلق بتوقعاته لنتائج اجتماع الغد، يتابع: «من المرجح أن يبلغ معدل التضخم عن إبريل/ نيسان المنتهي، 15 في المائة. ولكن على الأغلب، لن يقدِم المصرف المركزي على خفض الفائدة إلى ما دون مستوى التضخم بشكل كبير. على الأرجح، سيتم خفض الفائدة الأساسية إلى مستوى 15 - 16 في المائة، مما سيشكل إشارة إيجابية للأسواق. ولكن مثل هذه الإجراءات ستقلل من الدعم للروبل الذي قد يتراجع أمام الدولار واليورو، بعد انخفاض عوائد الودائع المصرفية المدرجة بالروبل».

إلى ذلك، أجمعت مؤسسات مالية رائدة، استطلعت صحيفة «فيدوموستي» الروسية المتخصصة في الشأن الاقتصادي آراء 16 محللاً يعملون بها، على أن المصرف المركزي الروسي سيخفض سعر الفائدة الأساسية 2 نقطة مئوية إلى 15 في المائة. وستكون العوامل الرئيسية لصالح خفض الفائدة، وفق المحللين الماليين، هي تباطؤ وتيرة التضخم الأسبوعي، وتعافي الروبل، وتراجع توقعات الروس للتضخم في إبريل.

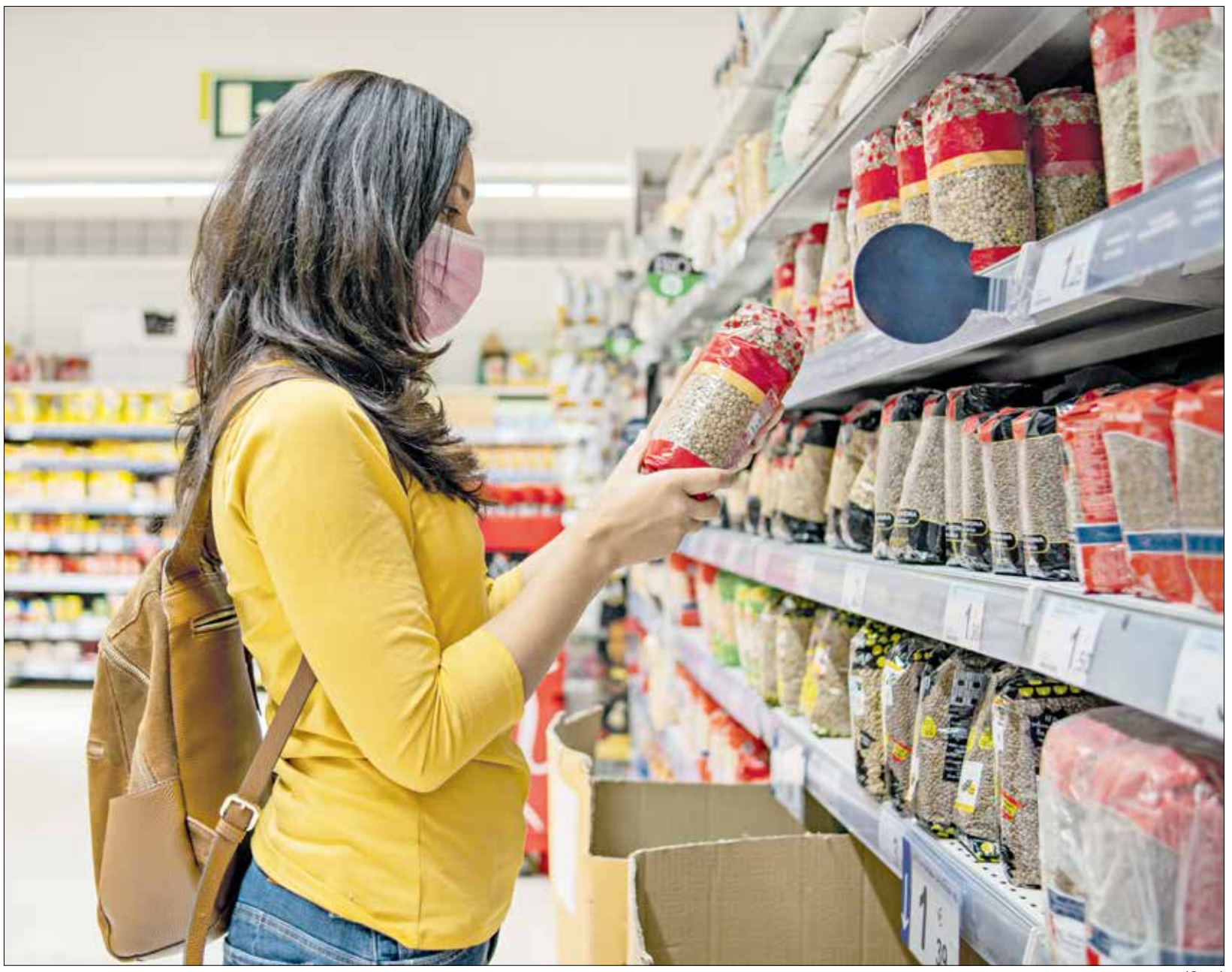

(Getty)

تباطؤ التضخم في إسبانيا

سجل التضخم في إسبانيا تباطؤا في إبريل/نيسان ليصل إلى 8,4% سنويا، ما يشير إلى بدء تراجع بعد بلوغه نسبة 9,8% في آذار/مارس، بحسب تقديرات أولية نشرها المعهد الوطني للإحصاء، أمس الخميس. هذا التباطؤ الذي يأتي بعد شهرين من الارتفاع القوي، يمكن تفسيره بشكل أساسي بـ«انخفاض أسعار الكهرباء والوقود» كما أكد المعهد الوطني للطاقة في بيان. وشكلت نسبة 9,8% التي سجلت في آذار/مارس رقما قياسيا منذ 37 عاما. في المقابل، ارتفع معدل التضخم الأساسي، الذي لا يأخذ في الاعتبار أسعارا معينة مثل أسعار الطاقة، والذي يتم تعديله بحسب الموسم- بمقدار نقطة مئوية واحدة مقارنة بشهر مارس/آذار ليصل إلى 4,4%. وأضاف المعهد الوطني للإحصاء أن مؤشر أسعار الاستهلاك المنسق الذي يتيح إجراء مقارنات مع دول أخرى في منطقة اليورو، بلغ من جهته 8,3%.

لقطات

الصين تعزز سياسة «التوظيف أولا»

تعتزم الصين تعزيز سياسة «التوظيف أولا» لتحقيق مستهدفها السنوي من فرص العمل الجديدة، إذ يعد ذلك أحد الأمور الهامة للحفاظ على المؤشرات الاقتصادية الرئيسية ضمن إطار معقول، حسب وكالة الأنباء الصينية (شينخوا). وخلال مؤتمر صحفي عُقد أول من أمس، قال تشن يونغ جيا، مسؤول بوزارة الموارد البشرية والضمان الاجتماعي، إنه ستتم مواصلة تطبيق السياسة الدورية المتعلقة بخفض أقساط التأمين ضد البطالة وإصابات العمل. وأوضح أنه يمكن إرجاء دفع أقساط التأمين الاجتماعي من قبل صناعات تتحمل وطأة تداعيات جائحة كوفيد-19.

تحذيرات من كارثة اقتصادية في تونس

حذر الاتحاد العام التونسي للشغل، أمس الخميس، من أن البلاد «تعيش على حافة كارثة اقتصادية»، داعيا الحكومة إلى حوار اجتماعي. وقال الاتحاد (أكبر تجمع نقابي)، في بيان بمناسبة إحياء ذكرى عيد العمال العالمي الموافق في 1 مايو/ أيار سنويا، إن «البلاد تعيش على حافة كارثة اقتصادية لم تجد لها الحلول غير مزيد التداين وإثقال كاهل الشعب بالضرائب والغلاء وتجميد الأجور»، وأفاد بأن ذلك «ربط اقتصادنا بخيارات تملى خارجيا وغلق الباب أمام اقتراحات داخلية كفيلة بإنقاذ البلاد من الإفلاس»، وأعلن عن تجنده «للدفاع عن حقوق العمال الاقتصادية».

ارتفاع الأرباح التشغيلية لشركة إل جي

أعلنت شركة إل جي للإلكترونيات، أمس، أن أرباحها التشغيلية في الربع الأول من العام الجاري ارتفعت بنسبة 6,4% عن الربع نفسه من العام الماضي، مدعومة بمبيعات الأجهزة المنزلية المتميزة والمكاسب التي تحققت لمرة واحدة من ترخيص براءات الاختراع. وجاءت الأرباح التشغيلية عند مستوى قياسي ربع سنوي قدره 1,88 تريليون وون (1,56 مليار دولار)، مسجلة ارتفاعًا بنسبة 6,4% على أساس سنوي. وزادت مبيعات الشركة بنسبة 18,5% لتصل إلى 21,1 تريليون وون في الفترة من يناير/ كانون الثاني إلى مارس/ آذار، متجاوزة توقعات السوق وأيضًا الرقم القياسي ربع السنوي للشركة.

روسيا والغرب... مواجهة مفتوحة

مصطفى عبد السلام

يبدو أن الطرفين، روسيا والغرب، قد حزما أمرهما وقررا الدخول في مواجهة مفتوحة معروفة الأهداف وإن كانت غير معروفة السقف والنتائج التي يمكن أن تصل إليها، والمتضرر الأول هو المواطن الذي سيعاني من لهيب في أسعار السلع خاصة الأغذية والوقود. ساحة المواجهة ليست فقط أوكرانيا، لكن المواجهة الأبرز هذه الأيام هي حرب الطاقة، والذي يعتمد عليه الطرفان اعتمادا اقتصاديا وماليا كبيرا.

روسيا تعتمد عليه في الإيرادات الدولارية، حيث تدر الطاقة على خزانتها موارد تزيد عن المائة مليار دولار سنوياً، والغرب يعتمد على الطاقة في تشغيل القطاعين الصناعي والإنتاجي وتوليد الكهرباء، بل وفي عجلة الحياة بالكامل.

روسيا قررت المضي في تهديداتها للغرب، ووقف ضخ الغاز عن دول أوروبية، وفرض شرط بيع الغاز بالروبل على المشترين، وإلا قطع الإمدادات، وهو ما حدث، رغم المخاطر الضخمة التي تحيط بتلك الخطوة ومنها فقدان الموازنة الروسية مليارات الدولارات.

وتدرك روسيا أن قطع الغاز خطوة موجعة للدول الأوروبية المساندة لأميركا في الخطوات الانتقامية بحقها ومنها العقوبات وحظر شراء النفط والغاز الروسي وتجميد 300 مليار دولار من الاحتياطي. كما تدرك أن ما يوجع الغرب أكثر هذه الأيام هو شح الغاز، حيث إن قطعه قد يدخل دول القارة في عتمة شديدة خلال الشتاء، وقد يشل قطاع الصناعة وغيره من القطاعات الإنتاجية، خاصة مع عدم وجود بدائل سريعة أمام أوروبا، فالبدائل مكلفة جدا وتحتاج لفترة طويلة حتى يتم الاستغناء كلية عن الغز الروسي. كما أن قطع الغاز سيربك أسواق الطاقة وسيدفع أسعار الغاز للارتفاع القياسي.

في المقابل، فإن الدول الأوروبية، وخلفها الولايات المتحدة، لن تقف مكتوفة اليد تجاه قطع روسيا إمدادات الغاز عنها، صحيح أن بعض شركات الطاقة الأوروبية سارعت وفتحت حسابات بالروبل لاستيراد الغاز الروسي حتى تتفادى قطع الغاز، لكن أوروبا تجهز لفرض حظر شامل على واردات الطاقة الروسية، وضم النفط والغاز الروسي للعقوبات، وهو ما سيشكل ضربة قاصمة للاقتصاد الروسي وتمويل حرب أوكرانيا. فروسيا تحصل على 1,1 مليار دولار من أوروبا يوميا قيمة صادراتها من النفط والغاز لدول القارة، وهو مبلغ ضخم تحتاجه الموازنة مع تجميد الغرب نصف احتياطيات روسيا من النقد الأجنبي، وحاجة روسيا لتمويل حرب مفتوحة في أوكرانيا.

حرب الطاقة مرشحة للتصاعد خاصة مع إدراك كلا الطرفين حاجة كل طرف للآخر، وإدراك الطرفين أنه يمكن تسجيل نقاط سريعة في تلك الحرب الاقتصادية المفتوحة.

إسبانيا تتعهد بعدم إمداد المغرب بالغاز الجزائري

أكدت إسبانيا أنّ الغاز الذي ستنقله إلى المغرب لن يأتي من الجزائر، التي هددت بفسخ عقدها مع مدريد إذا حولت الغاز المستورد منها إلى وجهة «غير تلك المنصوص عليها في العقود».

وتوقفت الجزائر عن إمداد إسبانيا بالغاز عن طريق المغرب، في نهاية أكتوبر/ تشرين الأول، عبر خط أنابيب الغاز المغاربي الأوروبي، على خلفية الأزمة الدبلوماسية بين البلدين بشأن قضية الصحراء.

وقررت إسبانيا السماح للمغرب بالتزود عكسياً بالغاز عبر الأنبوب نفسه الذي يمتد من الجزائر إلى إسبانيا عبر المغرب. ستكون الرباط قادرة على شراء الغاز الطبيعي المسال من الأسواق الدولية وتسليمه إلى إسبانيا حيث يُعاد تحويله إلى غاز قبل نقله إلى المغرب عبر خط الأنابيب.

وقالت وزارة التحول البيئي الإسبانية، مساء الأربعاء: «لن يكون الغاز الذي يحصل عليه المغرب تحت أي ظرف من الظروف من أصل جزائري».

وأضافت أنّ «تفعيل هذه الآلية نوقش مع الجزائر في الأشهر الأخيرة وتم إبلاغه يوم الأربعاء لوزير الطاقة الجزائري».

وقالت وزارة الطاقم والمناجم الجزائرية، في بيان، إنّ «أيّ كمية من الغاز الجزائري مصدّرة إلى إسبانيا تكون وُجهتها غير تلك المنصوص عليها في العقود، ستُعتبر إخلالاً بالالتزامات التعاقدية، وقد تفضي بالتالي إلى فسخ العقد الذي يربط سوناطراك بزبائنها الإسبان».

رغم تراجع اعتماد إسبانيا على الغاز الجزائري في الأشهر الأخيرة، لا يزال نحو ربع الغاز الذي تستورده إسبانيا يأتي من الجزائر في الربع الأول من هذا العام مقارنة بأكثر من 40% عام 2021، بحسب مشغل شبكة الغاز الإسبانية.

ومن جانبه، دخل المغرب في سباق مع الزمن من أجل تأمين الغاز الطبيعي، بعد توقف ضخ الغاز الجزائري، لتوفير الكهرباء، في الوقت الذي يمضي فيه في تطوير الطاقات المتجددة والانخراط في مشاريع الربط الكهربائي مع بلدان أوروبية. ويستورد المغرب 94 في المائة من حاجياته من الوقود.

وكانت الجزائر تزود إسبانيا بتسعة مليارات متر مكعب من الغاز عبر أنبوب يمر بالمغرب، واستطاعت الرباط تأمين جزء من استهلاك الغاز من الإتاوات العائدة له نتيجة لعبور أنبوب الغاز نحو أوروبا، حيث كان يوجه ذلك الغاز لمحطتي إنتاج الكهرباء في تهدارت وبني مطهر.

(العربي الجديد، فرانس برس)

تمويل

مخاطر تهدّد بنوك تونس
استنزاف الأصول

تصاعدت التحذيرات من المخاطر التي تهدّد بنوك تونس، وأبرزها استنزاف الاصول عبر إقراض المؤسسات الحكومية او اقتناء اذون الخزينة لتمويل الموازنة

تونس ـ **إيمان الحامدي**

تواجه البنوك التونسية العديد من المخاطر، وسط تحذيرات مؤسسات دولية من هشاشة القطاع المصرفي في ظل تفاقم الأزمة المالية بالبلاد، وتطورات الأوضاع الدولية التي انعكست بالسلب على القطاع.

وتطاول أزمة الحرب الروسية على أوكرانيا الجهاز البنكي التونسي بسبب هشاشة البنوك وتأثير ذلك على جودة أصولها بينما تواصل الحكومة التعويل عليها من أجل دعم الموازنة عبر القروض الداخلية التي يؤمنها القطاع المالي للفائدة المالية العمومية. وكشف تقرير وكالة «إس آند بي غلوبال» للتصنيفات الائتمانية حول البنوك في الشرق الأوسط وأفريقيا أن البنوك المصنفة في الشرق الأوسط وأفريقيا تعاني من تداعيات مباشرة جزاء الصراع الروسي الأوكراني وذلك لأن تعاملاتها محدودة مع الأطراف المقابلة في كل من روسيا وأوكرانيا. ووضع التقرير القطاع المصرفي في تونس من بين الأكثر تأثرا بالتداعيات السلبية غير المباشرة للصراع الروسي الأوكراني، معتبرا أن البنوك التونسية تواجه نسبة مرتفعة من مخاطر ضعف النمو الاقتصادي والائتماني وجودة الأصول.

وقال التقرير إن الجهاز المصرفي بتونس يواجه مخاطر ارتفاع أسعار النفط، وأسعار المواد الغذائية، مما سيؤدي إلى ضغوط تضخمية وعجز في الحسابات الجارية ويزيد نفور المستثمرين من المخاطرة مما قد يزيد من هشاشة الأنظمة المصرفية التي لديها صافي دين خارجي كبير.

وبيّنت وكالة التصنيف أن هشاشة القطاع المصرفي تشمل النمو الاقتصادي والائتماني وجودة الأصول بدرجة عالية بينما تكون الهشاشة بنسبة متوسطة في ما يتعلّق بالربحية والتمويل والسيولة.

ويرى الخبير الاقتصادي محمد منصف الشريف، أن القطاع المصرفي في تونس يؤثر ويتأثر بالوضع الداخلي بدرجة كبيرة، معتبرا أن مخاطر الهشاشة قد تزيد نتيجة الحاجيات التمويلية الكبيرة للموازنة العامة التي تسيبت فيها الحرب الروسية الأوكرانية. وأفاد الشريف في تصريح لـ«العربي الجديد» أن الحكومة تكثف اللجوء إلى الجهاز المصرفي من أجل الاقتراض ومواصلة تأمين واردات أساسية من غذاء ودواء وطاقة، وهي مواد الهبت الحرب أسعارها في السوق الدولية.

وأكد المتحدث أن توجيه تمويلات البنوك لحساب الموازنة العامة يحد من قدرتها على تمويل الاستثمار والقطاعات الاقتصادية التي تحتاج إلى قروض من أجل استعادة نشاطها بعد عامين من جائحة كورونا، مرجّحا أن تظهر تأثيرات ذلك على جودة أصول البنوك على المدى المتوسط نظرا لتراجع دورها في تمويل الاستثمار.

ورجّحت الوكالة أيضا أن تلحق المخاطر السيادية المرتفعة ضرراً كبيراً بالأوضاع المالية والتجارية للبنوك، متوقعة زيادة إقراض الافراد بنسبة 2 بالمائة فقط في عام 2022 مقابل ارتفاع نسبة القروض المتعثرة في النظام المصرفي إلى 13 بالمائة.

وقبل اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية حذّرت تقارير دولية من أزمات تحدق بالقطاع المالي في تونس مع استمرار المشاكل الاقتصادية، منبهة من مخاطر لجوء الحكومة إلى الإصدار المكثف لأذون الخزينة ومواصلة إقراض المؤسسات الحكومية التي تزيد ديونها غير المستخلصة لدى البنوك عن 10 مليارات دولار.

نشر موقع «ذي بانكر الدولي» في ديسمبر/ كانون الأول الماضي تقريراً حول وضعية البنوك التونسية، كشف أن المقرضين المحليين، ولا سيما بنوك القطاع العام، يواجهون مخاطر عالية مع وجود ما يصل إلى 15 بالمائة من إجمالي أصول القطاع البنكي في أذون الخزانة والودائع لدى البنك المركزي التونسي.

وفي هذا السياق، يؤكد الخبير المالي خالد النوري على تداعيات تواصل تدخل الدولة في الاقتصاد وتأثيرات ذلك على القطاع المالي، مشيراً إلى أن الجهاز المصرفي بات مهدداً بسبب استنزاف أصوله، سواء عبر إقراض المؤسسات الحكومية المفلسة أو اقتناء أذون الخزينة لتمويل الموازنة.

وأفاد النوري في تصريح لـ«العربي الجديد» بأن ديون الشركات الحكومية غير المستخلصة تستنزف الجهاز المالي وتؤثر على قدرته على تمويل الاقتصاد، ولا سيما الشركات الصغرى والمتوسطة التي تواجه مشاكل الاقصاء البنكي نتيجة شح السيولة.

وفي أكتوبر/ تشرين الأول الماضي نبّهت وكالة التصنيف الائتماني الدولية «فيتش» من مخاطر داهمة يخفيها تحسّن أرباح البنوك التونسية في النصف الأول من العام الحالي. وأبرزت الوكالة الدولية في تقرير لها أن تعافي البنوك التونسية قد يتأثر بالوضعية السياسية الهشة، وبانقضاء تدابير تأجيل سداد القروض المتخذة لتخفيف انعكاسات كورونا، وانتقال البنوك التونسية قريباً إلى التطبيق الوجوبي للمعايير المحاسبية العالمية المتعلقة بتقييم الأصول والقروض والأدوات المالية.

واعتبرت الوكالة أن الآفاق سلبية بالنسبة لنشاط البنوك التونسية، بما يعكس المخاطر المتعلقة بهشاشة الاقتصاد التونسي، الذي سبق للوكالة أن منحته تصنيف «بي ناقص».

الصراع الروسي الأوكراني ألقى سلبا في القطاع المصرفي التونسي (فتحي بلعيد/ فرانس برس)

15%

أكد موقع «ذي بانكر» الدولي في ديسمبر/ كانون الأول الماضي أن المقرضين المحليين، ولا سيما بنوك القطاع العام، يواجهون مخاطر عالية مع وجود ما يصل إلى 15 بالمائة من إجمالي أصول القطاع البنكي في أذون الخزانة وودائع لدى البنك المركزي.

اسواق

الغلاء لم يصرف المغاربة عن الفواكه الجافة

الرباط ـ **مصطفى قماس**

لم ينل الغلاء وتضرر قدراتهم الشرائية من الامتثال للعادة التي دأب عليها المغاربة بمناسبة ليلة القدر، فقد أقبلوا على الأسواق من أجل شراء الفواكه الجافة التي لا تخلو منها الموائد في هذه الليلة. وحلوا بأسواق الدار البيضاء التي ضاقت متاجرها المتخصصة في عرض الفواكه الجافة بروادها، بحثا عن الجوز واللوز والفستق والتمور.

وتقبل الأسر في رمضان، وخاصة قبل ليلة القدر والعيد، على شراء الفواكه الجافة، المحلية والمستوردة بكثرة، فقد دأبت على على شراء لب الجوز واللوز والتمور. تلك فواكه مركزية لا غنى عنها على موائد المغاربة، غير أن الأسر أضحت تشتري في الأعوام الأخيرة الفستق والكاجو.

تخبر إحدى ربات البيوت «العربي الجديد» بأهمية شراء الفواكه الجافة في هذه المناسبة. ربة البيت، التي فضلت عدم ذكر اسمها، تؤكد أن الكميات التي تتطلع إلى شرائها تقل عن تلك التي اعتادت على تزيين مائد ليلة القدر بها، ستكتفي، كما تقول، بالقليل من الجوز واللوز والفستق، كي يفرح الأبناء.

وفي السياق نفسه، يؤكد التاجر الحاج محمد على الإقبال الذي تعرفه السوق قبل ليلة القدر، بعد عامين أفضت فيهما التدابير الاحترازية التي فرضتها الجائحة إلى استنكاف العديد من الأسر عن التردد عليه.

غير أنه يؤكد رغم الانتعاش الذي تعرفه تجارة الفواكه الجافة، على الارتفاع الكبير في الأسعار، خاصة بالنسبة للمستورد، ما يخفض الطلب من قبل الأسر التي تضطر إلى تقليص مشترياتها.

ويذهب التاجر المغربي إلى أن بعض الأسر تشتري نصف كيلوغرام من الجوز عوض كيلوغرام، وكذلك تفعل بالنسبة لأنواع الفواكه الأخرى، حتى تستطيع الحصول على ما يوافق موازناتها التي تقلصت بفعل ارتفاع أسعار السلع الغذائية في الأشهر الأخيرة. ويؤكد عبد العزيز آيت براهيم، وهو أحد موردي الجوز بسوق الجملة بمراكش، أن الأسعار ارتفعت في العام الحالي مقارنة بالعام الماضي، حيث انتقل سعر الجملة من 6 دولارات إلى ما بين 7 و8 دولارات للكيلوغرام في الأيام التي سبقت ليلة القدر. غير أنه يلاحظ أن سوق التجزئة بالدار البيضاء والرباط تشهد ارتفاعا في أسعار الجوز، حيث يراوح سعره بين 10 و12 دولارا للكيلوغرام وربما أكثر، موضحا أن ذلك يسري على اللوز المحلي، أما المستورد منه فبلغ أكثر من 12 دولارا للكيلوغرام.

دأبت الحكومة المغربية في الفترة الأخيرة على الحديث عن دور الوسطاء والتجار في رفع الأسعار في السوق، ما يؤثر على القدرة الشرائية للأسر التي تعاني من ارتفاع أسعار السلع الغذائية والوقود.

وإذا كان المغرب يؤمن جزءا كبيرا من طلب الأسر على الجوز واللوز والتمور في ليلة القدر والعيد عبر الإنتاج المحلي، فإن فواكه جافة أخرى مثل الفستق يتم تأمينها عبر الاستيراد، علما أن الأسعار زادت في السوق الدولية.

ووفق بيانات مكتب الصرف التابع لوزارة الاقتصاد والمالية، فإن فاتورة واردات الفواكه الجافة والطرية بلغت 37 مليون دولار في الشهرين الأولين من العام الجاري، ما يمثل كمية في حدود 24597 طنا، مقابل 46 مليون دولار لكمية في حدود 25 ألف طن في الفترة نفسها من العام الماضي. ويبدو من البيانات ذاتها أن قيمة واردات التمور في الشهرين الأولين من العام الجاري بلغت نحو 42 مليون دولار، مقابل 49 مليون دولار، مع تراجع الكميات المشتراة من 33917 طناً إلى 21428 طناً.

ومن جانبه، يؤكد التاجر الحاج محمد لـ«العربي الجديد»، أن التجار يراهنون كثيرا على ذكرى المولد النبوي وعاشوراء ورمضان، وخاصة ليلة القدر والعيد، من أجل تحقيق إيرادات مهمة، على اعتبار أن تلك المناسبات تساهم، حسب تقديره، بنسبة 50 في المائة في الرواج التجاري في سوق الفواكه الجافة.

الإقبال يزداد على الفواكه الجافة نهاية شهر رمضان (Getty)

أخبار العرب

استئناف العمليات بمحطة نفط في اليمن

قال الرئيس التنفيذي لشركة توتال إنرجيز الفرنسية للنفط، باتريك بويان، أمس الخميس، إن محطة الشركة في اليمن بحالة جيدة، لكن الأمر قد يستغرق حوالى ستة أشهر لاستئناف العمليات هناك.

وأضاف في مكالمة هاتفية لرويترز: «وفقاً لافتراضاتنا، الأمر قد يستغرق ستة أشهر لاستئناف العمليات في المحطة»، مشيراً إلى أن الشركة لا تشارك في مناقشات سياسية. ورحب اليمنيون بوقف إطلاق النار على مستوى البلاد بوساطة الأمم المتحدة هذا الشهر بعد صراع مستمر منذ نحو سبع سنوات.

الإمارات تصدر سندات «الخزانة الاتحادية»

قالت وزارة المالية الإماراتية أمس، إن الإمارات تخطط لإصدار أول دفعة من سندات الخزانة الاتحادية في التاسع من مايو/ أيار بالتعاون مع البنك المركزي، في خطوة تستهدف تطوير سوق سندات بالعملة المحلية. أضافت الوزارة أن البنك المركزي سيكون وكيلاً للإصدار والدفع. كانت الوزارة قد قالت في 20 إبريل/ نيسان إنها تخطط لجمع تسعة مليارات درهم (2,45 مليار دولار) من خلال ثمانية عطاءات سندات في الفترة من مايو/ أيار وحتى نهاية العام، وبإصدارات لآجال بين سنتين وثلاث وخمس سنوات كمرحلة أولى، تصل إلى عشر سنوات على المدى المتوسط.

سعر نفط عُمان ينخفض بمقدار دولارين

بلغ سعر نفط عُمان أمس تسليم شهر يونيو/ حزيران القادم (100) دولار أميركي و(36) سنتاً. وحسب وكالة الأنباء العمانية، شهد سعر نفط عُمان أمس انخفاضاً بلغ دولارين و(19) سنتاً، مقارنة بسعر أول من أمس الأربعاء، البالغ (102) دولار و(55) سنتاً. تجدر الإشارة إلى أن المعدل الشهري لسعر النفط الخام العُماني تسليم شهر إبريل/ نيسان الجاري بلغ (91) دولاراً و(96) سنتاً للبرميل، مرتفعاً بمقدار 8 دولارات و(34) سنتاً، مقارنة بسعر تسليم شهر مارس/ آذار الماضي.

تقارير عربية

إسكان

الركود يضرب عقارات غزة: عمليات بناء خجولة

غزة ـ **علاء الحلو**

يبحث الفلسطيني محمد أبو دان منذ قرابة الشهرين عن شقة سكنية بمساحة مُناسبة لأسرته المكونة من خمسة أفراد، إلا أنه فوجئ بالأسعار المرتفعة للشقق السكنية، والتي لا تتناسب مع مدخراته ودخله الشهري.

ولا يختلف واقع أبو دان عن واقع الآلاف الفلسطينيين في قطاع غزة، الذين تأثروا بفعل المُعضلات المركبة التي سببتها التأثيرات السلبية للحصار الإسرائيلي المتواصل على قطاع غزة منذ ستة عشر عاماً، والذي أصاب قطاع العقارات في مقتل وخاصة في السنوات الأخيرة.

ويساهم غلاء أسعار العقارات والشقق السكنية (مقارنة بالأوضاع العامة) في تواصل حالة الركود التي تضرب سوق العقارات، المتدهور بالأساس، والتي تتصادم مع الواقع الاقتصادي الصعب للفلسطينيين في غزة، والذين يعانون من ارتفاع في معدلات الفقر التي قفزت عن حاجز 80%، ونسب البطالة التي تجاوزت 60% في صفوف الشباب.

ويُرجع التُجار والوُسطاء ارتفاع أسعار العقارات إلى العديد من الأسباب، وفي مقدمتها غلاء أسعار المواد الخام، بفعل ارتفاع تكاليف النقل، وتأثيرات الأحداث العالمية، وفي مقدمتها تأثيرات الحرب الروسية الأوكرانية، وتأثيرات فيروس كورونا في الأسعار عالمياً.

ويوضح وسيط العقارات الفلسطيني خالد العوضي، أن كتابة عقود البيع والشراء باتت شحيحة للغاية، وذلك لقلة أعداد المشترين، بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية، وغلاء أسعار العقارات، مقارنة بالقدرة الشرائية للمواطنين، والذين يعاني معظمهم من أزمات مادية. وتُضاف إلى الأسباب العامة لركود سوق العقارات، وفق حديث العوضي مع «العربي الجديد» أسباب داخلية تخص الواقع الاقتصادي في القطاع، والذي يعاني من نقص حاد في السيولة النقدية، انعكس بشكل واضح على القدرة الشرائية، علاوة على قيود المصارف في صرف منح المرابحات والقروض الخاصة بالموظفين، في ظل عدم صرف السلطة الفلسطينية راتباً كاملاً لموظفيها، وإحالة الآلاف منهم إلى التقاعد المبكر. ويأتي ذلك إلى جانب المخاوف المتواصلة لدى موظفي وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) من تأثر رواتبهم، بسبب الأزمة المالية التي تلوح بها المؤسسة الأممية بين الفينة والأخرى.

وتشهد شوارع قطاع غزة عمليات بناء خجولة للعمارات السكنية، مقارنة بعمليات البناء الكبيرة في السنوات العشر الأخيرة، 2020، وذلك انصياعاً لقاعدة العرض والطلب، والتي تفرض على الأسواق وفقاً لإمكانات المواطنين الشرائية.

فيما يوضح التاجر الفلسطيني يزن زبيدة، وهو صاحب مكتب عقارات، وجود فجوة بين العرض والطلب، وذلك بسبب ما وصلت إليه الأحوال المادية للمواطنين، بفعل الأزمات المزدوجة التي باتت تواجههم، إلى جانب المتطلبات المُتزايدة، في غياب مصادر دخل يمكنها أن تسد كل تلك الاحتياجات.

ويبين زبيدة لـ «العربي الجديد» أن مطوري البناء أمام تحديات كبيرة، بدأت بأزمة كورونا التي أثرت على كل أشكال الحياة، وانتقلت إلى غلاء الأسعار عالمياً، علاوة على الأوضاع الاقتصادية المتردية للمواطنين، وعدم وجود أمان وظيفي لهم.

ويشير إلى أن الشيكات المرتجعة تعتبر من أكبر التحديات التي تواجه تجار العقارات والمقاولين، إذ يتم الاعتماد عليها بشكل كبير في إتمام عمليات البيع، لتسديد باقي أسعار الشقق بعد الدفعة الأولى، حيث تحولت من عنصر مُساعد، إلى عنصر خطر، زج بنسبة كبيرة منهم في السجون، فيما تلاحق نسبة أخرى قضائياً، لعدم التزام أصحاب تلك الشيكات بالدفع، تحججاً بالأوضاع الاقتصادية الصعبة.

ولا تُغري التسهيلات التي تطرحها العديد من الشركات المشترين، إذ تكتفي صفحات مواقع التواصل الاجتماعي بالعروض الخاصة من مكاتب العقارات وأشخاص يودون بيع شققهم السكنية، حيث تصطدم تلك العروض، المادي الصعب للفلسطينيين. ويقول الخبير الاقتصادي، محمد أبو جياب، إن تواصل حالة الركود في سوق العقارات، وعدم تجاوب المشترين مع العروض المطروحة، يرجع إلى أن الوضع العام في قطاع غزة سيئ للغاية، على الرغم من حاجة الناس إلى السكن، حيث يرتبط الموضوع بالقدرة الشرائية، المرتبطة بتسهيلات النظام المصرفي، إذ إن 90% من عمليات بيع العقارات، سواء الأراضي أو الشقق السكنية، تكون عبر المعاملات المصرفية. ويشير أبو جياب في حديث مع «العربي الجديد» إلى أن عدم استقرار الوضع السياسي والأمني وعدم انتظام صرف رواتب الموظفين، دفع البنوك إلى الحذر والإحجام عن برامج التسهيلات الائتمانية في موضوع العقارات، إلا بشروط معقدة، فيما لا تسمح الأوضاع الاقتصادية للناس بالشراء نقدًا.

ويتعنكس الوضع الاقتصادي بشكل كبير على سوق العقارات، إذ إن ارتفاع نسب الفقر والبطالة والأسر المعتمدة على المساعدات، يدفع المواطن للحفاظ على الأولويات الأساسية، فيما يتجه البعض للعودة إلى التقاليد القديمة، والسكن المشترك في البيت الواحد، وفق أبو جياب، الذي يضيف: «هناك توقع بأن يشهد مطلع العام المقبل تسهيلات ائتمانية جديدة».

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

توقع منح تسهيلات ائتمانية جديدة مطلع العام المقبل

ارتفاع حاد في أسعار العقارات رغم ضعف الشراء (العربي الجديد)

مال وناس

عيد سورية: غلاء الكعك والملابس

حبيب شحادة، عامر السيد علي

لا يختلف المشهد كثيراً في أحياء عدة في دمشق. ارتفاع غير مسبوق تشهده أسعار الحلويات في رمضان هذا العام، تزامناً مع ارتفاع أسعار أغلب السلع الغذائية والأساسية في مناطق النظام السوري، وسط انخفاض حركة البيع جراء انعدام القوة الشرائية لمعظم السوريين. وقدّر نائب رئيس الجمعية الحرفية لصناعة الحلويات بدمشق، ماهر نفيسة، نسبة ارتفاع أسعار الحلويات خلال الفترة الماضية بـ 25%.

وعزا، في تصريحات صحافية، سبب ذلك إلى الارتفاع الجنوني في أسعار المواد الأولية من جهة، وإحجام الناس عن شراء المادة من جهة أخرى.

في المقابل، فقدت عائلات في دمشق أحد الطقوس الرمضانية وهو صنع الحلويات في المنازل، لعدم توفر مادة الطحين في الأسواق وغيابها منذ بداية شهر رمضان، إذ تستخدم الأسر الدمشقية الطحين بكثرة لصناعة مختلف أنواع الحلويات في رمضان.

تقول هدى محمد (41 عاماً)، وهي تعمل في مدرسة خاصة بدمشق، في حديثها لـ«العربي الجديد»: «رغم أن راتبي جيد لكني فقدت وعائلتي القدرة على شراء الحلويات هذا العام، لذلك قررت صنعها في المنزل وهي عادة سنوية لنا، إذ نعمل بعض الحلويات في المنزل». لكن هدى، وبعد جولة لها في أسواق عدة في دمشق، فشلت في العثور على مادة الطحين والخميرة، وهي مواد أولية تدخل في صناعة الحلويات، تقول: «سألت أكثر من عشرة محال من دون نتيجة، فالمادة مفقودة من السوق ولا أحد يعرف لماذا».

وكانت هدى في وقت سابق من شهر رمضان قد جهزت مواد صناعة حلو العيد كالسكر والسمن والزيت، في سبيل أن يشعر أولادها بفرحة العيد ولو «بقطعة معمول صغيرة»، بحسب قولها. لكنها لم تعثر على مادة الطحين». ويبلغ سعر كيلو الطحين 8500 ليرة في حال توفره، والسكر 4000 ليرة (الدولار = نحو 3900 ليرة)، ما عدا أسعار المواد الأخرى التي تضاف إلى عجينة المعمول مثل الخميرة، وغيرها من التوابل والمنكهات، إضافة إلى الغاز الذي يعاني السوريون من انقطاعه بين الحين والآخر. وحسب ما ينذكر صاحب سوبر ماركت في منطقة المزة بدمشق، رائد علي، فإن أغلب التجار وزّعوا مادة الطحين على محال وورش صنع الحلويات في الأيام الأولى من شهر رمضان، ويقول لـ «العربي الجديد» «لم يوزع لنا أي تاجر من الذين نتعامل معهم ولا حتى كيلو طحين، بينما قبل رمضان كانوا يوزعون أكياس طحين ذات وزن العشرة كيلو». وعلى غرار هدى، لا يجد سعيد عامر (56 عاماً)، وهو أب لأسرة مكونة من خمسة أولاد، بديلاً عن حلويات رمضان والعيد سوى الاستغناء عنها ومقاطعتها. ويقول لـ «العربي الجديد» «عايشين بالحد الأدنى ومستورة بدون حلويات». ويوضح عامر أنه رغم غلاء أسعار الحلويات بشكل جنوني، هناك بسطات وأماكن أخرى في حارات دمشق وشوارعها تبيع حلويات رخيصة بالقطعة أو بالكيلو، ولكنها مكشوفة ولا يمكن لأحد التنبؤ بالمواد الداخلة في صناعتها، وهذا خيار متاح «للناس المعترة» الشراء منه، بحسب قوله.

ويعزو أصحاب محال حلويات في سوق الجزماتية بدمشق ارتفاع الأسعار إلى غلاء «الطحين والسمن والزيت والغاز والسكر والمكسرات». ويقول صاحب أحد محال الحلويات (تحفظ على ذكر اسمه) «إنّ سوق الجزماتية يشتهر بالحلويات المصنوعة في أغلبها بالسمن الحيواني، ما يرفع سعرها بشكل كبير نظراً لغلاء مادة السمن الحيواني، إذ يبلغ سعر الكيلو الواحد منه 85 ألف ليرة».

وفي مدينة إدلب شمال غرب سورية، يشهد السوق حركة متسوقين جيدة مقارنة بالسنوات السابقة، مع اقتراب عيد الفطر والهدوء الذي تشهده المنطقة حالياً، ولكن قيمة وعدد المشتريات ليست كما تعوّد السوريون شراءه قبل كل عيد بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية.

صاحب محل البسة أطفال ورجالية في سوق مدينة إدلب، محمد داكل، يقول لـ«العربي الجديد»: «منذ بداية شهر رمضان ومعظم مبيعاتنا اقتصرت على بيع البسة الأطفال واليوم حتى تحسنت حركة بيع الألبسة الرجالية، وطبعاً يعود السبب إلى تردي الوضع المادي لدى الناس ووجود أولويات لمشترياتها، والفارق الرئيسي بين هذا العيد والأعياد السابقة ازدياد الاستقرار في المنطقة».

صاحب بسطة ضيافة العيد أمير الفراء، من مدينة حمص، يقول لـ«العربي الجديد»: «تضاعفت أسعار بضاعتي عن السنة الماضية، ومعظم الناس يعيشون في فقر، وحلويات العيد ليست من الأولويات، حركة البيع والشراء سيئة، سواء في الألبسة والفواكه أو الضيافات بسبب الفقر».

ومن جانبه، يقول بائع ضيافة العيد، علاء الرفاعي، لـ«العربي الجديد»: «كل عام نتراجع الحركة الاقتصادية في الأسواق، زبائني الذين كانوا سابقاً يشترون عدة كيلو غرامات من جميع الأصناف اقتصرت هذا العام على كيلو غرام واحد لصنف واحد أو اثنين، وبما أنني أعمل استطعت تأمين مستلزمات العيد لمنزلي ولكن ليس كالعام الفائت».

البنك الدولي يحذر ليبيا

حذر البنك الدولي من مواجهة ليبيا تحديات اقتصادية هائلة في ظل استمرار تفكك لمؤسسات الدولة وتحديات اجتماعية مع توتر الأوضاع السياسية وذلك بعد يومين من توقع صندوق النقد الدولي استمرار ارتفاع الأسعار ومعدلات التضخم في البلاد إلى 3,7 بالمئة خلال العام الحالي. جاء ذلك في تقرير للمرصد الاقتصادي الليبي التابع للبنك الدولي نقلته، أول من أمس، وكالة الأنباء الليبية الرسمية في طرابلس (وال). ولفت البنك الدولي في التقرير إلى حاجة ليبيا إلى «استثمارات عاجلة في البنية التحتية والمساعدة الاجتماعية للفئات الضعيفة بما في ذلك حملة تطعيم ضد الجائحة أكثر فعالية وانتظاما». وتعاني ليبيا منذ سنوات من أزمة اقتصادية حادة نتيجة الخلاف السياسي والحروب التي شهدتها.

أخبار العالم

بريطانيا توجه فرض قيود على الواردات

أجلت بريطانيا أمس، فرض قيود على السلع الواردة من الاتحاد الأوروبي حتى نهاية العام القادم، قائلة إن تجار التجزئة يواجهون ما يكفي من الضغوط وإنها لا تريد المخاطرة بارتفاع الأسعار. وغادرت بريطانيا السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي في يناير/ كانون الثاني من العام الماضي، وأجلت تنفيذ ضوابطها الكاملة بعد الخروج من الاتحاد في عدة مناسبات منذ ذلك الحين. وقالت الحكومة أمس الخميس، إن الغزو الروسي لأوكرانيا والارتفاع الأخير في تكاليف الطاقة العالمية كان لهما تأثير كبير على سلاسل التوريد التي لا تزال تتعافى من جائحة فيروس كورونا. وقال وزير فرص الخروج من الاتحاد الأوروبي، جاكوب ريس موج: «من الضروري أن يكون لدينا نظام ضوابط الاستيراد الصحيح ، لذلك سنعمل الآن مع الصناعة لمراجعة هذه الضوابط المتبقية حتى تتناسب بشكل أفضل مع مصالح المملكة المتحدة».

الين يتراجع لأدنى مستوى في 20 عاما

ارتفع الدولار مقابل الين متجاوزا مستوى 130 يناً أمس، للمرة الأولى منذ عام 2002، بعد أن حافظ بنك اليابان على التزامه بالسياسة النقدية بالغة التيسير، في حين انخفض اليورو لفترة وجيزة دون 1,05 دولار. كانت هناك بعض التكهنات في السوق بأن بنك اليابان قد يتراجع قليلا نظرا للضغط المتزايد في أسواق الصرف الأجنبي، لكنه لم يظهر أي تردد. وقال محلل العملات في بنك إم يو إف جي في لندن، لي هاردمان، «أعطى بنك اليابان التصريح لمواصلة بيع الين». وأدت عمليات البيع المكثفة التي أثارها بنك اليابان إلى ارتفاع الدولار مقابل الين إلى 131 ينا، وهو أعلى مستوى منذ 20 عاما.

طاقة

في خطوة تعد رضوخاً مؤقتاً لشروط موسكو بشأن التسعير الجديد للغاز الطبيعي بالروبل بدلاً من اليورو أو الدولار، فتحت أكثر من 10 شركات حسابات بالروبل في مصرف «غازبروم بانك» في سويسرا لتسديد أثمان واردات الغاز الروسي بالعملة الروسية

خيارات صعبة أمام أوروبا

الرضوخ لتسديد أثمان الغاز بالروبل أو مواجهة قطع الإمدادات

للحد. **العربي الجديد**

تواجه شركات الطاقة الأوروبية خيارات صعبة بشأن امدادات الغاز الطبيعي ربما تزيد من عجلة البحث عن بدائل للغاز الروسي. ووضعت شركة غازبروم الروسية بعد وقف ضخ الغاز عن دولتين أوروبيتين شركات الطاقة الأوروبية بين خيار تسديد أثمان واردات الغاز الروسي بالروبل، وبالتالي دعم الاقتصاد الروسي وسعر صرف الروبل، أو مواجهة أزمة وقود حادة خلال الشتاء المقبل.

وحسب تقارير غربية، لجأت عدة شركات طاقة أوروبية لفتح حسابات مصرفية في سويسرا لتفادي وقف ضخ الغاز الروسي. وحتى الآن، يبدو أن أوروبا رضخت مؤقتاً للضغوط الروسية التي طالبتها بتسديد فاتورة الغاز بالروبل، حيث بدأت مجموعات أوروبية كبرى مستوردة للغاز الروسي الإعداد لفتح حسابات لها في سويسرا بالروبل، وبعضها فتح حسابات فعلاً وأخرى أجرت عمليات تسديد بالروبل.

وقالت مصادر مطلعة لصحيفة فايننانشال تايمز البريطانية، أمس الخميس، إن شركات توزيع الطاقة الكبرى في كل من ألمانيا والنمسا وهنغاريا وسلوفاكيا تعد لفتح حسابات بالروبل في مصرف «غاز بروم» الروسي في سويسرا، لتلبية مطالب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وتفادي الدخول في أزمة طاقة.

وذكرت المصادر للصحيفة أن شركات خدمات الطاقة الأوروبية أجرت مفاوضات مكثفة خلال الشهر الجاري مع شركة «غاز بروم» المملوكة للحكومة الروسية لتفادي قطع إمدادات الغاز الطبيعي.

من جانبها، قالت وكالة بلومبيرغ إن عشر شركات أوروبية على الأقل تشتري الغاز الطبيعي الروسي فتحت بالفعل حسابات في مصرف «غازبروم بنك» لتلبية طلب روسيا بالدفع بالروبل.

ونسبت الوكالة الأميركية لمصدر مقرب من شركة النفط الروسية «غازبروم» قوله إن أربع شركات فتحت بالفعل مدفوعات بالروبل. وأضاف المصدر أن التسويات المقبلة للغاز ستتم بعد 15 مايو/ أيار.

وتشير تقارير غربية إلى أن شركة إيني الإيطالية هي الأخرى تعد لفتح حسابات بالروبل في فرع مصرف «غازبروم بنك» السويسري، وهو ما يسمح لها بالامتثال للمطالب الروسية بضرورة دفع مشتريات الغاز بالروبل.

وتتخذ مجموعات الطاقة الأوروبية فتح هذه الحسابات كإجراء احترازي تحسباً لحدوث ارتباك في سوق الغاز، يهدد إمدادات الغاز ويرفع سعره إلى مستويات غير محتملة.

وحتى الآن، تضع أزمة أوكرانيا دول الاتحاد الأوروبي في مفترق الطرق بين مصالح توفير إمدادات الطاقة، خاصة الغاز الطبيعي، من المصادر الروسية، وبين المخاطر المترتبة على ضخ هذه الأموال الضخمة في الخزينة الروسية، وبالتالي تقديم دعم غير مباشر لتمويل الغزو الروسي لأوكرانيا. ووفق بيانات يوروستات، فإن أوروبا تواصل شراء واردات من النفط والغاز الطبيعي الروسي وتدفع يومياً نحو 1,1 مليار دولار للخزينة الروسية عبر شركة غازبروم المملوكة للدولة، وهذا مبلغ ضخم يغذي الاقتصاد الروسي الذي يعيش حالة من التدهور الشديد بعد العقوبات الغربية من جهة، ويساهم بشكل مباشر في دعم قيمة سعر صرف الروبل الروسي مقابل العملات من جهة أخرى. وبلاحظ أن قيمة الروبل ارتفعت بشكل ملحوظ منذ قرار الرئيس فلاديمير بوتين إجبار الشركات الأوروبية على تسديد سعر الطاقة بالعملة الروسية. وتسدد الشركات الأوروبية 60% من قيمة واردات النفط والغاز الروسية باليورو و40% بالدولار. ويعني إجراء التسديد بالروبل بالنسبة للشركات الأوروبية البحث عن مصرف مسموح له وفقاً للعقوبات الغربية بتحويل اليورو أو الدولار إلى روبل.

وتستهدف روسيا إجبار الشركات الأوروبية على دفع أثمان الغاز بالروبل للالتفاف على العقوبات الغربية وفتح ثغرة مستقبلية في بيع النفط والغاز بالدولار. ولكن الخطوة ربما ستترك شركة غازبروم من دون رصيد من العملات الأجنبية تمكنها من تسديد احتياجاتها الخارجية بالعملات الصعبة.

ويرى اقتصاديون روس أن تسوية صفقات الغاز عبر المقايضة بالبضائع التي تحتاجها روسيا ربما ستكون أفضل من عملية الدفع بالروبل، الذي لا تتعامل به معظم المصارف العالمية في الوقت الراهن.

وحتى الآن، من غير المعروف كيف ستتيقن شركات الطاقة الغربية من القيمة السوقية للروبل مقابل الدولار أو اليورو، في الوقت الذي يقوم فيه البنك المركزي الروسي بمفرده بتحديد قيمة الروبل، وهذه معضلة تواجه مجموعات الطاقة الأوروبية المتعاقدة على الغاز الروسي.

وكان البنك المركزي الروسي قد حدد، في بيان سابق، أن سعر الروبل مربوط بالذهب، وأن غرام الذهب يعادل 5000 روبل روسي، ولكن الاقتصادي الروسي الكسندر ميخائيلوف يرى أنه لا يوجد في الواقع معيار ذهبي للعملة الروسية، وذلك لأن البنك المركزي يشتري الذهب مقابل 5000 روبل، ولكنه لم يقل أنه سيبيع الذهب مقابل 5000 روبل أو مقابل أية كميات أخرى.

من جانبه، يرى البروفسور الأميركي بجامعة كورنويل الأميركية أن تسديد الشركات الأوروبية ثمان الغاز الروسي بالروبل سيكون أرخص بالنسبة لها من الدولار واليورو، وذلك لأن الروبل عملة منهارة.

وتشير بيانات بلومبيرغ إلى أن خطوة فتح الشركات الأوروبية الكبرى حسابات بالروبل أدت إلى هدوء أسعار الغاز الطبيعي خلال تعاملات أمس الخميس، مع دراسة المشترين احتمال حصول الدول الأوروبية على إمدادات من روسيا من دون انتهاك العقوبات.

وحسب بيانات بلومبيرغ، تراجعت العقود الآجلة للغاز الطبيعي بنسبة 3,5% عند مستوى 103,65 يوروهات لكل ميغاواط/ ساعة في بورصة روتردام الهولندية، بعدما ارتفعت بحوالي 16% في اليومين الماضيين.

رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين توجه انتقادات حادة لغازبروم (Getty)

10 شركات أوروبية تشتري الغاز الروسي فتحت حسابات في «غازبروم بنك»

تراجع إنتاج الغاز الروسي

قال نائب الرئيس التنفيذي لشركة غازبروم الروسية، فيتالي ماركيلوف، أمس الخميس، إن الشركة تتوقع انخفاضاً بنحو أربعة في المائة في إنتاج الغاز هذا العام، في إشارة جديدة على أثر العقوبات على روسيا. وأضاف أن المجموعة تتوقع أن ينخفض الإنتاج إلى 494,4 مليار متر مكعب، من 514,8 مليار متر مكعب العام الماضي، دون أن يذكر المزيد من التفاصيل. وسيكون ذلك أقل إنتاج لغازبروم منذ عام 2017 عندما بلغ 471 مليار متر مكعب.

ارتفاع التضخم ينعش سوق العملات المشفرة في تركيا

رغم مخاطر العملات المشفرة، فإن الأتراك الذين يعانون من التضخم وتدهور الليرة يغامرون باستثمار أموالهم فيها

اسطنبول. **عدنان عبد الرزاق**

يزدهر سوق العملات الرقمية بتركيا، من دون رقابة وتقييد، كما يقول مختصون، ما زاد من انتشار منصات العملات المشفرة ومحال التداول إلى جانب شركات الصيرفة، ليزيد عددها في منطقة «أمينونو» بإسطنبول فقط، على العشرات، وسط إقبال كبير من المضاربين وكبار المستثمرين. ورغم انهيار أسواق الأسهم، تتعدد منصات العملات المشفرة مثل «ثوديكس»(Thodex)، و«فيبيتكوين» (Vebitcoin)، و«سيستيمكوين» (Sistemcoin). ولا تزال «بيتكوين» العملة الأكثر شعبية في التداول بتركيا. وقدرت صحيفة «ناليز» التركية حجم السوق في تركيا بنحو 900 مليون دولار بعد أن اقترب عدد الذين يستثمرون حالياً في العملات المشفرة من 5 ملايين شخص، متماثلة عن اسباب نمو السوق وعدد المستثمرين بهذه السرعة في سوق وصفته بالمتقلب والمحفوف بالمخاطر.

وتضيف الصحيفة أن الناس في هذا السوق يبيعون ذهبهم وسياراتهم دون أن تكون لديهم أية معلومات مالية، ولسوء الحظ، يدخل معظمهم سوق العملات المشفرة بنصائح من الأصدقاء أو توصيات من قبل العاملين في مجال التشفير على منصات التواصل الاجتماعي دون دراية.

ويُعدّ التضخم وخسارة الليرة التركية أكثر من نصف قيمتها خلال عامين، الدافع الأهم، وخاصة بعد أن أعلى سوق العملات الرقمية من 100 إلى 200 ضعف الأموال التي استثمرت فيه خلال 6 أشهر عام 2020. ويُعدّ ارتفاع سعر «البيتكوين» من نحو 6 آلاف دولار إلى نحو 60 ألف دولار في غضون شهور وراء تدافع الأتراك لشراء العملات المشفرة كوسيلة للحفاظ على القيمة، بل اعتُبرت مكاسب مُضاربة، وأدوات استثمار بديلة، للحماية من التضخم والبطالة.

ولكن تبقى المخاطر تلفّ هذا القطاع الجديد بعد تلميح الحكومة التركية إلى إصدار عملة رقمية تستند إلى الليرة وتمتلك مقابلاً مادياً ملموساً مع إمكانية التداول والبيع في أسواق المال العادية. ووقع نحو 400 تركي ضحايا عملية احتيال خلال العامين الماضيين، خسروا بسببها نحو مليار دولار. وفي ذات الصدد، تقدّم ضحايا بشكوى جنائية إلى مكتب المدعي العام في إسطنبول بشأن شبكة احتيال إيرانية، تتبع لعصابة «السجينة سورينا يوشيزاد» المطلوبة لدى الشرطة الدولية «الإنتربول» والناشطة بشكل خاص، في تركيا وإيران وماليزيا والإمارات. وبحسب مصادر إعلامية تركية، فقد احتالت العصابة الإيرانية على 2500 شخص، بينهم 400 تركي، بعد أن وعدتهم بحياة فاخرة وربح سريع، مستخدمة عملات رقمية في الاحتيال مع الشركات التي تتغير أسماؤها باستمرار. وبحسب تصريحات المحامي التركي، مصلح مارال، فإن الضحايا الأتراك خسروا ما بين 30 و35 ألف دولار. ويقول أستاذ المالية بجامعة باشاك شهير بإسطنبول، فراس شعبو، إن عمليات الاحتيال تطاول 95% من المتعاملين بالعملات الرقمية، إن لم يكونوا خبراء أو على دراية بأصول التعامل مع المنصات، إذ يعتبر هذا القطاع جديداً على مستوى العالم، ولم تنفتح عليه تركيا، إلا منذ عامين، ولأنها لا تضع ضوابط وقيوداً، فمن المتوقع أن يقع كثيرون بفخ الإغراء المالي والربح السريع.

ويرى شعبو خلال تصريحه لـ«العربي الجديد»، أن تنامي هذا القطاع عالمياً، بل وازدهاره في الآونة الأخيرة، بعد العقوبات على روسيا ومنعها من التحويل عبر نظام «سويفت» إضافة إلى ما قيل عن إمكانية دول وشركات كبرى إصدار عملات رقمية، ومنها تركيا، زاد من الإقبال، وأضفى بعض الثقة، وزاد بالوعود بالنسبة إلى المتعاملين، سواء كانوا مضاربين لأجل سريع، أو حتى مستثمرين. ويلفت شعبو إلى بعض الدول التي تحظر دخول شركات وهمية أو تقنية التعامل في العملات الرقمية، ولكننا نرى أن تركيا تفتح سوقها وتسمح بالتعامل، الأمر الذي زاد من دخول مضاربين دوليين للسوق المحلية، والأهم براي المتحدث، أن بإمكان أي مودع في مصرف تركي أن يشتري عملات مشفرة ويحوّل أرصدة.

وفيما لم يصدر القانون التركي المنظم للعملات الرقمية، والذي يدرس في البرلمان منذ مطلع العام الجاري، يقول رئيس جمعية المعلوماتية التركية، رحمي أقتيه، إن خبراء من البنك المركزي وهيئة البحوث العلمية والتكنولوجية التركية «توبيتاك»، يعملون على إطلاق عملة رقمية رسمية، تستند في قيمتها إلى عملة البلاد.

ويشير رئيس جمعية المعلوماتية التركية إلى أنه لوحظ خلال الأشهر الماضية زيادة كبيرة في الاستثمارات أو في إجراء عمليات مالية باستخدام عملات رقمية.

عدد الأتراك المستثمرين في العملات المشفرة بلغ 5 ملايين

إعلانات بيتكوين تملأ شوارع إسطنبول (Getty)

إندونيسيا تعلق صادراتها من زيت النخيل

بدأت إندونيسيا أمس الخميس تعليق صادراتها من زيت النخيل الذي تعد أكبر دولة منتجة له في العالم، وهي خطوة قد تؤدي إلى زعزعة استقرار سوق الزيوت النباتية التي ارتفعت أسعارها إلى أعلى مستوى منذ الحرب في أوكرانيا.

ويواجه الأرخبيل الواقع في جنوب شرق آسيا منذ أشهر نقصاً في زيوت الطهي وارتفاع أسعارها في الأسواق المحلية. وأوضحت السلطات في اندونيسيا أن قرار تعليق كل صادرات الزيوت النباتية وليس فقط منتجات زيوت الطعام فقط، كما أعلن في السابق. وحسب وكالة فرانس برس، أشار الوزير المنسق للاقتصاد الإندونيسي، ايرلانغا هارتارتو، مساء الأربعاء إلى أن «جميع المنتجات» بما في ذلك زيت النخيل الخام «مشمولة بمرسوم وزارة التجارة»، ودخل الحظر عملياً حيز التنفيذ منذ ليل الأربعاء الخميس حسب التصريحات التي أدلى. وارتفع سعر زيت النخيل الخام حوالي عشرة بالمئة يوم الأربعاء قبل بدء الحظر المفروض في بورصة كوالالمبور، بزيادة نسبتها 63 بالمئة خلال عام واحد.

واكد الرئيس الإندونيسي جوكو ويدودو، أن تأمين هذه السلعة للسكان يشكل «الأولوية القصوى». وأضاف «بما أننا اكبر منتج لزيت النخيل، من المفارقات أننا نواجه صعوبة في الحصول على زيت الطهي»، داعياً المنتجين إلى التعاون. وتعاني إندونيسيا التي يبلغ عدد سكانها 270 مليون نسمة من مشاكل في التوزيع والتخزين، بينما يفضل المنتجون بيع شحناتهم دولياً للاستفادة من ارتفاع الأسعار. وتخطط حاكرتا لاستئناف الصادرات عندما ينخفض سعر الجملة لزيت الطهي إلى 14 ألف روبية (97 سنتاً) في الأرخبيل بعدما ارتفع بنسبة 70 بالمئة في الأسابيع الأخيرة. ويطرح تورير زيت النخيل، الزيت الرئيسي المستخدم في الأرخبيل للطهي مشكلة منذ بداية العام.

واضطر المستهلكون متوقعي الحال للانتظار لساعات في طوابير طويلة أمام مراكز توزيع النفط بأسعار مدعومة في العديد من المدن. وصرح المواطن ليسوس انتوني لوكالة فرانس برس قائلاً «من الصعب العثور على زيت الطهي حتى في سوق الجملة». وأضاف «أخيراً قررت تقليل استهلاكي حتى لا اضطر إلى الوقوف في طوابير أو القتال» في محاولة لشرائه.

وقالت أدي نيني التي تبيع نوعا من الأطعمة المقلية التي يحبها الإندونيسيون وتسمى «غورنغان» إنها ضربة قوية. وأضافت أن «أسعار النفط المرتفعة أدت إلى خفض مبيعاتي، واضطررت إلى رفع سعر ما انتجه من الغورنغان». ولم يرتفع سعر زيت القلي فقط بل سعر فول الصويا أيضا.

وأدى الاستياء العام من ارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى تراجع شعبية الرئيس جوكو ويدودو حسب استطلاعات الرأي الأخيرة وإلى احتجاجات في مدن عدة. وعبر إيدي هارتونو رئيس الرابطة الإندونيسية لمنتجي زيت النخيل عن أسفه لأن هذه الإجراءات تسببت بانخفاض دخل مشغلي المزارع. ويشدد على أنه «ليست هناك مشكلة في العرض من الزيت بالبلاد، بل هنالك مشكلة في التوزيع». وتؤمن إندونيسيا نحو 60% من إنتاج زيت النخيل العالمي والذي يستهلك ثلثاه في السوق المحلية.

تؤمن الدولة نحو 60% من إنتاج زيت النخيل العالمي

مزرعة نخيل في الدونيسيا (Getty)

(العربي الجديد)

رؤية

تمتعوا بالسيئ فالأسوأ قادم

عادل صبري

عقب اجتماعات الربيع لخبراء صندوق النقد والبنك الدوليين، التي عقدت في واشنطن الأسبوع الماضي، قالت مديرة الصندوق كريستالينا جورجيفا «العالم يواجه نكسة اقتصادية هائلة». عبرت المسؤولة الدولية، عما نشهده، من تضخم يتزايد يوميا، ويجبر الدول على رفع أسعار الفائدة، بما يضغط على الأسعار، ويوشك أن يدخل الاقتصاد في حالة من الركود المخيف.

أكدت كريستالينا أن 143 دولة ستشهد خفضا في تصنيفها الاقتصادي، خلال العام الحالي. تأتي مصر على رأس هذه الدول، التي تخشى عليها كريستالينا، حيث تعتبرها من أكثر الدول، التي تأثرت سلبا بعواقب الغزو الروسي لأوكرانيا، مع تعطل حركة التجارة والسفر الدولية، والارتفاع الجنوني في أسعار الطاقة والحبوب، بما جعل وقع الأزمة على مصر ودول الشرق الأوسط وأفريقيا أشد إيلاما. هناك اتفاق بين أكبر المؤسسات المالية الدولية أن مصر تواجه «صدمة سيولة»، باعتبارها تمتلك الحصة الأكبر من الديون، التي يجب تجديدها خلال 6 أشهر على الأكثر.

وتبين دراسات البنك الدولي وتلك المؤسسات أن حكومة مصر التي اقترضت محليا وخارجيا 63 مليار دولار، عام 2021، ستحتاج إلى طرح أذون خزانة وسندات بنحو 79,79 مليار دولار، من أبريل الحالي حتى فبراير 2023، لتعويض العجز في النفقات وتأمين الاحتياطي النقدي. ونظرا للعجز الدائم في السيولة، وحالة الاضطراب وعدم اليقين التي أصابت الأسواق، وهروب المستثمرين الأجانب نحو الدول الأكثر استقرارا، مع ارتفاع الفائدة على العملات الصعبة، سيزيد متوسط نسبة العائد، عن الذي تمنحه مصر الآن 14,7% وهو من الأعلى عالميا، لتغطية العجز في ميزانية الدولة.

تتأثر مصر بما يحدث في العالم من كوارث، وهو أمر طبيعي تعاني منه كل الدول، بداية من الولايات المتحدة وأوروبا والصين وروسيا التي أشعلت الأزمة، حتى الدول النفطية التي استفادت من زيادة أسعار الوقود.

الفرق الأساسي بين مصر وغيرها، أن المؤسسات الدولية ودولا صديقة تسعى إلى إنقاذها، لخوفها أن تشهد البلاد حالة من الفوضى، قد تصب بشكل أو بآخر في اتجاههم.

تطرح المؤسسات كثيرا من الحلول، ترتكز على ضرورة وضع أجندة سياسية لحل الأزمة الاقتصادية، تدعو تلك الجهات إلى إعادة هيكلة الديون السيادية، بما يعني وضع أولويات الدعم.

تريد فك الاشتباك بين محركات الاقتصاد في الدولة، الذي يضم القطاعين الخاص والعام، وأصبح لديه جهات سيادية أمنية تنافسه، من بيع الفول والطعمية والخضار إلى شركات المقاولات وإنشاء الكباري والطرق وإدارة المرافق العامة.

تدعو المؤسسات إلى شفافية المعلومات، ومشاركة المجتمع المدني، في إدارة الموازنة العامة والرقابة على وسائل الصرف، بينما النظام يبيع الأصول المملوكة للشعب بقرارات إدارية، ويحصن الصفقات المشبوهة بقوانين تجعل من المستحيل ملاحقة الفاسدين. تطالب المؤسسات بحوكمة الشركات والإصلاح الإداري، بينما النظام يصر على إدارة الاقتصاد بالترغيب والتهديد بالقبضة الأمنية.

يترنح النظام في اختياراته لأدواته التي يسير بها الاقتصاد، فتارة يغير القوانين بما يمنحه سلطات مطلقة في بيع الشركات العامة، لمن يشاء، وقتما شاء، ويعطي قيادات حربة بيع الأصول الحكومية دون الالتفات إلى معارضة اللجان النقابية أو البرلمانية، وحمايتهم من النقد، بمنعه أو ملاحقة من يكتبون أو يعترضون.

وتارة يدفع بالبنك المركزي أو وزارته ليحد من الواردات بطريقة مخالفة لاقتصاد السوق، كما فعل قبل أيام، بمنعه التعامل مع منتجات 1000 شركة عالمية تعمل منذ عقود، وكأنه يعود إلى عصر التأميم والاقتصاد الموجه.

واضح أن «صدمة السيولة» أصابت رؤوس النظام بأزمة، وبدلا من أن يفتح النظام عقله لرأي الجهات التي تحاول مساعدته، بحلول عملية وعلمية، يصر على استنفاذ علاقته بالدول الداعمة له، ليحصل على المزيد من القروض، وليستمر على ما هو عليه من إنفاق غير منظم، وصرفه على مشروعات غير اقتصادية، يجب تأجيلها في هذه الحقبة السوداء.

يلجأ النظام إلى المراوغة، ففي الوقت الذي يرفع فيه أسعار البنزين بنسب بلغت نحو 20% في الأشهر الماضية، يهدد أصحاب شركات النقل والسيارات بالملاحقة الأمنية. وبينما يخفض قيمة الجنيه بنحو 16%، ويحول دون توفيره للمستوردين والمصنعين، يطالبهم بعدم رفع أسعار منتجاتهم، ويتهمهم بأنهم سبب الغلاء.

يخشى النظام مواجهة الشعب بحقائق مريرة عن أزمة يتوقع استمرارها بشدة، في حالة انتهاء الحرب لعامين على الأقل، مفضلا الكلام المعسول وتوظيف آلاته الإعلامية لدعوة الناس إلى الترشيد والإحسان للفقراء، على ذكر المعلومات الصحيحة.

يتصرف النظام برعونة، مع حرصه على وضع مشروعات تحتاج إلى مزيد من القروض الصعبة، وغالية الثمن، على رأس أولوياته، بينما ينظم حربا شعواء على من ينجيون، بدون ضوابط يسعى إلى تنفيذها بالقوة. يفضل شن حملات أمنية وإعلامية على المطالبين بالإصلاح، على أن يجلس معهم، لبحث فرص تدعم الاستثمار المباشر. ورفع العقبات التي تواجه المستثمرين، وتعطل الاستثمار. يبيع النظام أصول الاستراتيجية الرابحة لحلفائه العرب والأجانب، بما يهدر قيمة تلك الأصول، ويحرم المصريين من التمتع بثرائها، في الوقت الذي يدفعهم فيه لوضع أموالهم في البنوك بفوائد باهظة تدفع السوق إلى مزيد من التضخم، وتعرض الأسواق لحالة من الركود، فليس هناك صناعة أو زراعة تأتي بعوائد تفوق 18% على الجنيه، بما يهدد بحالات إفلاس واسعة بالشركات. وبمزيد من البطالة، وخفض قيمة الدخل الحقيقي للأفراد. تحت عنوان «العبث في زمن الصراع» بيّن تقرير لمنظمة التجارة والتنمية الدولية «أونكتاد» أن مصر تواجه خطرا شديدا، لاعتمادها على استيراد المواد الغذائية والوقود ووسائل المعيشة التي يحتاجها الناس، والمكفولة دستوريا.

حذرت المنظمة من استدامة لجوء الدولة إلى القروض لحل الأزمات، خوفا من أن يأتي يوم تتعثر فيه، ولا تقدر على توفير سبل العيش للمواطنين. يشير التقرير إلى أن «دوامة الهبوط في فخ الديون ستؤدي إلى الإعسار والركود ونقص التنمية، وسواء أدى ذلك إلى اضطرابات أو لا، فإن الشعور بالضيق الاجتماعي سينتشر».

الحكمة ضالة المؤمن، لكن هناك من يصر على تجاهل ما يقوله حكماء امتطوا ظهر سفينة إنقاذ في بحر هائج، ظنا منهم أنهم ناجون من غرق وشيك. فهؤلاء وأمثالهم عليهم أن يتمتعوا بالسيئ، لأن لغة الأرقام تؤكد أن الأسوأ قادم.